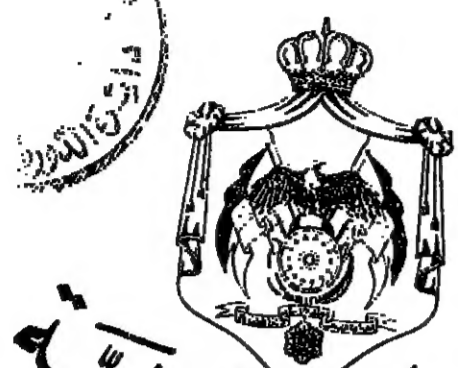


تبليغ احكام جزائية
صادرة عن محكمة صلح جزاء المرق
بحق المذكورين باندهم/مجهولي محل الإقامة

اسم المحكوم عليه	خلاصة الحكم
احمد الزمبي	غرامة عشرة دناتير والرسوم
محمد عبد الله حميد السريدي	حبسه شهر وغرامة عشرة دناتير والرسوم
مناثي سليم محمد	حبسه شهر وغرامة عشرة دناتير والرسوم
محمد عبد السلام جابر	حبس سنة وغرامة خمسين دينار والرسوم
ممدوح علي حسن	غرامة عشرة دناتير والرسوم
عبد الكريم ابراهيم الحسن	غرامة خمسة عشر دينار والرسوم
خضر ديبك عبيد	حبس سنة وغرامة خمسين دينار والرسوم
حسين محمد حسين الشرعة	حبس سنة وغرامة خمسين دينار والرسوم
سالم ماضي عليان	حبس سنتين وغرامة مائتي دينار والرسوم
شاكز فوقيان العمون	غرامة خمسة دناتير والرسوم
علي حسن علي كتمان	حبس اسبوع والرسوم
حسين اسماعيل الكوز	حبس اسبوع والرسوم
نليف بركت الكوز	حبس سنة وغرامة خمسين دينار والرسوم
مذال عفير مرشد	حبس سنة وغرامة خمسين دينار والرسوم
علي سالم ماضي	حبس سنة وغرامة خمسين دينار والرسوم
سليمان احمد سليمان الضمير	حبس سنة وغرامة خمسين دينار والرسوم
سليمان احمد سليمان الضمير	غرامة عشرة دناتير والرسوم
ضحوي نزال عبيد الرويلي	غرامة عشرة دناتير والرسوم
محمد قاسم محمد السرور	حبس سنة وغرامة خمسين دينار والرسوم
احمد سلامة هيثمان	غرامة خمسة وخمسين دينار والرسوم
احمد سليمان عبيد الله	حبس سنتين وغرامة مائتي دينار والرسوم
ريبي جميل خلف	غرامة عشرة دناتير والرسوم
سليم عبيد سليمان	غرامة عشرة دناتير والرسوم
عبد الله الطيمنة	حبس سنة وغرامة خمسين دينار والرسوم
ابراهيم محمد موار	حبس اسبوع والرسوم
زهير ياسين	غرامة خمسة دناتير والرسوم
خالد حسين احمد	غرامة عشرة دناتير والرسوم
حسين محمد الحاج الجوهري	غرامة عشرة دناتير والرسوم
محمد شيبان مرمي	



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

٣٤٦٢

عمان : الاحد ١ رجب سنة ١٤٠٧ هـ . الموافق ١ آذار سنة ١٩٨٧ م . العدد

الفرس

صفحة

٤٤٥

نظام رقم (٩) لسنة ١٩٨٧ : نظام تصديق الشهادات العلمية والوثائق الصادرة عن مؤسسات التعليم العالي

٤٤٧

نظام رقم (١٠) لسنة ١٩٨٧ : نظام التأبين الصحي لأعضاء نقابة المهندسين

٤٥١

مديرية المطابع العسكرية

هكذا من الأشهر

نظام تصديق الشهادات العلمية والوثائق الصادرة عن مؤسسات التعليم العالي

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٠/٢/١٩٨٧
ناشر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ٩ - لسنة ١٩٨٧

نظام تصديق الشهادات العلمية والوثائق الصادرة عن مؤسسات التعليم العالي
صادر بمقتضى المادة ١١ من قانون التعليم العالي رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام تصديق الشهادات العلمية والوثائق الصادرة عن مؤسسات التعليم العالي لسنة ١٩٨٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها في اثناء الا اذا دلت القرينة على غير ذلك :-

الوزارة	:	وزارة التعليم العالي
مؤسسة التعليم العالي	:	المؤسسة التي تتولى التعليم العالي بما في ذلك الجامعات وكليات المجتمع والمعاهد في داخل المملكة وخارجها .
الشهادة العامة	:	دبلوم كليات المجتمع الذي تصدره الوزارة نتيجة امتحان عام .
الشهادة العلمية	:	إية شهادة او وثيقة على اختلاف مستوياتها تصدرها مؤسسات التعليم العالي .

المادة ٣ - تصدق الشهادات العامة والشهادات العلمية او صورها الصادرة عن مؤسسات التعليم العالي داخل المملكة والتي يراد تقديمها الى جهات خارجها وفق القواعد التالية :-

أ - تصادق الوزارة على صحة التوقيع والخاتم المبتين على الشهادات العلمية .
ب - تصادق وزارة الخارجية على صحة التوقيع والخاتم للوزارة المبتين على الشهادات العلمية والشهادات العامة .

المادة ٤ - تصادق الوزارة على صحة التوقيع والخاتم المبتين على شهادة حسن السلوك الصادرة عن مؤسسات التعليم العالي داخل المملكة ، وتصادق وزارة الخارجية على صحة التوقيع وخاتم الوزارة على هذه الشهادة .

المادة ٥ - تصدق الشهادات العلمية او صورها الصادرة عن مؤسسات التعليم العالي خارج المملكة وفق القواعد التالية :-

أ - تصادق الوزارة على صحة التوقيع والخاتم للجهات الرسمية المسؤولة المعتمدة لديها والمفوض اليها تصديق هذه الشهادات
ب - يصادق المستشار الثقافي خارج المملكة على صحة التوقيع والخاتم للجهات الرسمية في البلد الذي يمثل المملكة فيه ، وتصادق الوزارة على صحة توقيع وخاتم المستشار الثقافي .

ج - في حالة عدم وجود مستشار ثقافي في بلد ما تصادق البعثة الدبلوماسية الأردنية او القنصل الأردني المعتمد لديه على صحة توقيع وخاتم الجهات الرسمية المسؤولة عن التعليم العالي في ذلك البلد . وتصادق وزارة الخارجية الأردنية على صحة توقيع وخاتم البعثة الدبلوماسية كما تصادق الوزارة على صحة توقيع وخاتم وزارة الخارجية .

د - في حالة عدم وجود بعثة دبلوماسية أردنية في بلد ما او قنصل معتمد لديه يجوز تصديق الشهادات العلمية من الوزارة مباشرة وفقا لتعليمات خاصة .

المادة ٦ - للوزارة ان تطلب الاطلاع على الشهادة العلمية الاصلية في حالة طلب تصديق صورة عنها بعبارة (صورة طبق الاصل) .

المادة ٧ - يصدر وزير التعليم العالي التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

المادة ٨ - تُلغى من النظام رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٣ (نظام تصديق الشهادات العلمية) النصوص والاحكام الواردة فيه والتي تتعارض مع احكام هذا النظام .

الحسين بن طلال

١٩٨٧/٢/١٠

رئيس الوزراء وزير الدفاع زيد الرفاعي	نائب رئيس الوزراء ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد الوهاب المجالي	وزير دولة للشؤون البرلمانية د. سامي جوده	وزير الزراعة بروان الصبور	وزير الخارجية طاهر المصري	وزير المواصلات وزير العمل والتنمية الاجتماعية بالوكالة محي الدين الحسيني	وزير التربية والتعليم ذوقان الهنداوي
وزير الشؤون المحلية مروان فودين	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب	وزير الاشغال العامة المهندس محيود الحوامدة	وزير التعليم العالي وزير الثقافة والاعلام والسياسة والاثار محمّد الخطيب	وزير النقل المهندس احمد بخقان	وزير الطاقة والثروة المعدنية د. هشام الخطيب	وزير شؤون الارض المحطة مروان فودين
وزير المالية د. خا عودة	وزير التخطيط وزير الصحة وزير العدل رياض الشكمه	وزير الداخلية وزير الشباب د. عبد الحيات رجائي الدجاني	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة يوسف حمدان	وزير النقل المهندس احمد بخقان	وزير الطاقة والثروة المعدنية د. هشام الخطيب	وزير الشؤون المحلية مروان فودين

هكذا من الأشهر

نحو الحسب للفصل من المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٠/٢/١٩٨٧
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ١٠ لسنة ١٩٨٧

نظام التأمين الصحي لأعضاء نقابة المهندسين
صادر بالاستناد لأحكام المادة ٩٥ من قانون
نقابة المهندسين الأردنيين رقم ١٥ لسنة ١٩٧٢

الفصل الأول

تعاريف

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام التأمين الصحي لأعضاء نقابة المهندسين لسنة ١٩٨٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك .

القانون	:	قانون نقابة المهندسين المعمول به .
النقابة	:	نقابة المهندسين
المجلس	:	مجلس النقابة
الصندوق	:	صندوق التأمين الصحي لأعضاء النقابة
عضو الصندوق	:	عضو النقابة الأردني المقيم في المملكة
اللجنة	:	لجنة التأمين الصحي المشكلة بموجب أحكام هذا النظام .
العلاج الصحي	:	تقديم المعالجة والأدوية والإقامة في المستشفيات والعمليات الجراحية والفحوص المخبرية وصور الأشعة ومراجعة الأطباء وفقا لأحكام هذا النظام .

المادة ٣ - يهدف الصندوق إلى تحقيق تأمين صحي للأعضاء المشتركين فيه وعائلاتهم وفقا لأحكام هذا النظام .

الفصل الثاني

إدارة الصندوق

المادة ٤ - ١ - يتولى إدارة الصندوق لجنة تشكل على الوجه التالي :

١ - نقيب المهندسين رئيسا وينوب عنه نائبه في حالة غيابه .

٢ - أمين صندوق النقابة مضموا .

٣ - خمسة أعضاء من أعضاء الهيئة العامة يعينهم المجلس من غير أعضائه .

ب - تنتهي مدة اللجنة بانتهاء مدة المجلس وتعد اجتهاداتها بدعوة من رئيسها كلها دعت الحاجة إلى ذلك ويكون اجتهادها قانونيا اذا حضرته الاكثية المطلقة من أعضائها وتصدر قراراتها بالأجماع أو بأكثرية أصوات الحاضرين وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي كان رئيس الاجتماع قد صوت معه وتكون قراراتها خاضعة لموافقة المجلس .

المادة ٥ - تتولى اللجنة القيام بالمهام والصلاحيات التالية وترفع تنسيباتها بشأنها إلى المجلس .

- إدارة الشؤون المالية للصندوق .
- اختيار الأطباء والمستشفيات والصيديات والمختبرات في أنحاء المملكة ومفاوضتها لعمليات تأمين العلاج الصحي وفقا لأحكام هذا النظام .
- تعيين الموظفين اللازمين للعمل في الصندوق وتحديد رواتبهم وإنهاء خدماتهم .
- إعداد التقرير السنوي عن أوضاع الصندوق وتقديمه للمجلس .
- التوصية باقتراح الطول للصعوبات الناجمة عن تطبيق هذا النظام .
- و - إعداد مشاريع التعليمات الخاصة بالصندوق .

المادة ٦ - يكون الاشتراك في الصندوق لأعضاء النقابة اختياريا ويقدم طلب الانتساب إلى اللجنة على النموذج المقرر موقعا من مقدمه ويرفقا به البيانات والوثائق التي يحددها المجلس الذي له حق رفض الطلب إذا لم تتوفر فيه الشروط القانونية المطلوبة .

المادة ٧ - يكون الاشتراك في الصندوق بأحدى الفئتين التاليتين ويحق للمعضو أن يختار أحدهما .

١ - تأمين صحي فئة أولى : ويدفع العضو المشترك في هذه الفئة أربعة دنائير شهريا عنه ودينارين ونصف الدينار شهريا من كل فرد من أفراد عائلته .

ب - تأمين صحي فئة ثانية ويدفع العضو المشترك في هذه الفئة دينارين شهريا عنه ودينارا ونصف الدينار شهريا من كل فرد من أفراد عائلته .

ج - يدفع الصندوق ٨٠٪ من نفقات العلاج الصحي الذي يتم داخل المملكة من المشترك في الفئة الأولى أو من أي فرد من أفراد عائلته ويدفع ٢٠٪ من تلك النفقات من المشترك في الفئة الثانية أو من أي فرد من أفراد عائلته .

المادة ٨ - للهيئة العامة للنقابة إعادة النظر في تحديد رسوم الاشتراك في الصندوق ونفقات العلاج الصحي المنصوص عليها في المادة السابقة من هذا النظام كلها دعت الحاجة إلى ذلك .

الفصل الثالث

المادة ٩ - تتألف واردات الصندوق من المصادر المنصوص عليها في المادة ٨٦ من القانون .

المادة ١٠ - تبدأ السنة المالية للصندوق في اليوم الأول من شهر كانون ثاني من كل سنة وتنتهي في اليوم الأخير من شهر كانون أول من السنة نفسها .

المادة ١١ - يفتح حساب خاص باسم الصندوق لدى النقابة ويخضع هذا الحساب للأحكام والأصول المالية والمحاسبية المطبقة على حسابات النقابة .

المادة ١٢ - في حالة حصول عجز في الميزانية الختامية للصندوق تتم تغطيته من صندوق النقابة وفي حالة وجود وفر في ميزانية الصندوق فيدور للسنة المالية التالية .

هكذا من الأشهر

الفصل الرابع

المادة ١٣ - ١ - مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة يقدم الصندوق للمضمو وأفراد عائلته المشمولين بالتأمين الصحي والمنصوص عليهم في المادة ١٦ من هذا النظام العلاج الصحي داخل المملكة على الوجه التالي :

- (١) الكشف الطبي والتطيل المخبري والتصوير الشعاعي والتخطيط والتخدير والعمليات الجراحية والولادة القيصرية ونفقات التداء الناجمة عن الحالات المرضية أو عن أي حادث غير مشمول بالحالات الناتجة عن إصابات المعمل .
- (٢) الإقامة في المستشفى بالدرجة الأولى .

ب - للمجلس الموافقة على صرف نفقات العلاج الصحي الذي يتم خارج المملكة للمضمو أو لأي من أفراد عائلته إذا استدعت الحالة المرضية ذلك بناء على تقرير طبي من اللجنة الطبية المختصة من قبل المجلس وتدفع نفقات العلاج في هذه الحالة وفقاً لأحكام المادة ١٥ من هذا النظام .

المادة ١٤ - لا يشمل التأمين الصحي المنصوص عليه في هذا النظام الأمور والحالات التالية :

- أ - النظارات الطبية .
- ب - الأطراف الصناعية وأطقم الأسنان وغلاطات الأسنان الذهبية والمفضية والجسور وقطع الأسنان والعمائم الخلفية وموانع الحمل وأضرار العم والامراض العقلية .
- ج - عمليات التجميل إلا إذا كانت ناتجة عن حوادث إصابات العمل غير المشمولة بأحكام التشريعات الأخرى بما في ذلك قانون الضمان الاجتماعي المعمول به .
- د - الحالات المرضية المزمنة التي تتطلب علاجاً صحياً مستمراً أو دورياً والتي أصيب بها العضو أو أي من أفراد عائلته قبل نفاذ هذا النظام .
- هـ - معالجة الإصابات الناتجة عن الحوادث القاهرة مثل الفيضانات والهزات الأرضية والحرب .
- و - الولادة الطبيعية .
- ز - الختان .
- ح - الأمراض النفسية .

المادة ١٥ - ١ - تدفع نفقات العلاج الصحي الذي يتم خارج المملكة وفقاً لأحكام الفقرة (ب) من المادة ١٣ من هذا النظام حسب التعرفة التي يقرها المجلس بموجب فواتير يوافق عليها على أن لا تتجاوز في أي حال من الحالات خمسة أضعاف مجموع الأقساط التي يدفعها عضو الصندوق منه ومن أفراد عائلته في السنة الواحدة .

ب - في الحالات الطارئة التي يعمد فيها مراجعة المستشفيات والصيدليات والمختبرات المتبعة بعذر يقبله المجلس يتولى الصندوق دفع نفقات العلاج الصحي الذي تم لدى أية جهة أخرى وذلك حسب أحكام هذا النظام على أن لا تزيد عن الحد المفق عليه مع الجهات الأخرى .

الفصل الخامس

المادة ١٦ - يعتبر الأشخاص الآتي ذكرهم من أفراد عائلة العضو الذين لهم الحق في الاشتراك في الصندوق :

- ١ - والداه والقصر من أخوانه وأخواته أو المعاقون منهم إذا كان المشترك أعزبا .
- ب - أما إذا كان المشترك متزوجاً فيعتبر من أفراد عائلته من يلي :
 - (١) الزوجة أو الزوج .
 - (٢) الأولاد الذين لم يجاوزوا الثانية عشرة من العمر أو الذين لا يزالون يتلقون دراستهم في المؤسسات العلمية وذلك لحين اكتمالهم الخامسة والعشرين من أعمارهم .
 - (٣) الأولاد المعاقون .
 - (٤) والداه والقصر من أخوانه وأخواته أو المعاقون منهم إذا طلب العضو اعتبارهم من أفراد عائلته لأغراض هذا النظام .

الفصل السادس

المادة ١٧ - يكون الاشتراك في الصندوق لمدة سنة اعتباراً من اليوم الأول من كانون ثاني ولغاية ٣١ كانون أول من نفس السنة وإذا انتسب عضو الصندوق بعد بداية السنة فيرتب عليه دفع الرسوم كاملة عن نفس السنة وتنتهي مدة الاشتراك في نهاية السنة نفسها .

المادة ١٨ - لعضو الصندوق بعد إصابته على التقاعد أو لأي من أفراد عائلته في حالة وفاته الاستمرار بالاستفادة من أحكام هذا النظام على أن يدفع رسوم الاشتراك الترتية بموجب أحكامه .

المادة ١٩ - إذا خالف عضو الصندوق أي حكم من أحكام هذا النظام للمجلس الحق بإلغاء اشتراكه في الصندوق وذلك بعد استيفاء التحقيق في تلك المخالفة من قبل لجنة يعينها المجلس لهذا الغرض من غير أعضاء أو أعضاء اللجنة .

الحسين بن طلال

١٩٨٧/٢/١٠

وزير التربية والتعليم لوقان الهنداوي	وزير دولة للشؤون البرلمانية د. سامي جوده	نائب رئيس الوزراء ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد الوهاب الجبالي	رئيس الوزراء وزير الدفاع زيد الرفاعي
وزير شؤون الأرض المحتلة مروان دودين	وزير الزراعة مروان الحمود	وزير الخارجية ظاهر المصري	وزير المواصلات وزير العمل والتنمية الاجتماعية بالوكالة محي الدين الحسيني
وزير المالية د. طاهر جوده	وزير التكوين والصناعة والتجارة د. رجائي المشر	وزير الاشغال العملة المهندس محمود الحوايد	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب
وزير المعدل ربيع الشكعة	وزير الاعلام والثقافة والسياحة والآثار محمد الخطيب	وزير النقل المهندس احمد دختان	وزير الطاقة والتربية والتعليم العالي والتربية المدنية د. ناهر الدين الأسد د. هشام الخطيب
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة يوسف حمدان	وزير الشباب د. عبد الحفيظ	وزير الداخلية رجائي الدجاني	وزير التخطيط د. طاهر كتمان
			وزير الصحة د. زيد حبرة

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٧/٢/١٠ بالاستناد الى المادة ١٦ من نظام الاشغال الحكومية رقم ٧١ لسنة ١٩٨٦ - الموافقة على (تعليمات عطاءات الاشغال الحكومية لسنة ١٩٨٧) بشكلها التالي :

تعليمات عطاءات الاشغال الحكومية لسنة ١٩٨٧

صادرة بالاستناد الى المادة (١٦) من نظام الاشغال
الحكومية رقم (٧١) لسنة ١٩٨٦

المادة ١ - تسمى هذه التعليمات (تعليمات عطاءات الاشغال الحكومية لسنة ١٩٨٧) ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

الفصل الاول

تعريف

المادة ٢ - ١ - مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة يكون للكلمات والعبارات التالية حينما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :

النظام : نظام الاشغال الحكومية رقم ٧١ لسنة ١٩٨٦ وأي تعديلات نظرا عليه او أي نظام آخر يحل محله .

الموازنة : الموازنة المصانة للدولة

وثائق العطاء : جميع الوثائق المتعلقة بالعطاء وتشمل دعوة العطاء والشروط العامة والخاصة والمواصفات والمخططات والعقد المبرم بشأنه وأي أوراق أخرى مرتبطة بالعطاء .

دعوة العطاء : الاعلان في الصحف أو الدعوات الموجهة للمتاولين أو المستشارين وشروط المناقصة ومرتقاتها .

التقييم : التحقق من توفر الشروط الموضوعية في دعوة العطاء لدى المنافس في ضوء دراسة العرض الفني المقدم منه في مرض المناقصة .

التأمين : التحقق من توفر الاسس المطلوبة لدى المتقدمين للتأمين وفقا للنماذج المعتادة بها فيها قدراتهم الفنية وإمكاناتهم المالية والإدارية وحجم التزاماتهم ومقدرتهم على الاداء .

اللجنة : لجنة العطاءات المختصة

ب - تعتمد التعاريف الواردة في النظام وفي الشروط العامة للمقد لفايات تطبيق هذه التعليمات .

الفصل الثاني

اعداد وتنظيم وثائق العطاء

المادة ٣ - ١ - بتوجيه على الدائرة قبل طلب طرح أي عطاء ان تعد وتنظم وثائق العطاء المطلوبة حسب الأصول الفنية ووفق احكام النظام والتعليمات الصادرة بمقتضاه وبمقتضى كاتبة للتوزيع على المنافسين .

ب - ترسل الدائرة الى رئيس لجنة العطاءات المختصة كتابا تطلب فيه طرح العطاء على أن يرفق بهذا الكتاب المعلومات والوثائق التالية :

١ - اسم الجهة التي اعدت المتطلبات او الدراسات والجهة التي ستولى المتابعة والامراف .

٢ - قرارات الاستيلاك ومخططات الاراضي ومخططات الموقع التنظيمية بالنسبة للأبنية ، او المخطط المصمم بالنسبة للمشاريع الطرق والمشاريع الأخرى .

٣ - تقرير دراسة التربة المعد من جهة متخصصة بالنسبة لعطاءات الاشغال .

٤ - تقديرات الكلفة الأولية في عطاءات الاشغال .

٥ - الجهة التي ستقوم بالاتفاق على المشروع مع بيان مقدار الخصصات المرصودة له في الموازنة . وموافقة مجلس الوزراء على توفير المبالغ الزائدة عن الخصصات المرصودة .

٦ - اسماء ممثلي الدائرة في لجنة العطاءات المختصة .

المادة ٤ - ١ - تشتمل وثائق عطاء الخدمات الفنية على المعلومات والبيانات التالية بالإضافة الى أي متطلبات أخرى يحددها صاحب العمل في دعوة العطاء :

١ - وصف عام للمشروع مع جدول متطلبات الدائرة والنهاية من تصميم المشروع وتحديد مراحل العمل المختلفة فيه .

٢ - مخططات الاراضي ومخططات التنظيم بالنسبة لمشاريع الابنية ، والمخططات العامة بالنسبة للمشاريع الأخرى ، وكذلك قرارات الاستيلاك وأي متطلبات أخرى بهذا الخصوص .

٣ - حدود الكلفة التي يجب ان يعمل ضمنها المصمم بالنسبة لتكاليف المشروع النهائي وتصميمه .

٤ - الشروط التعاقدية ومسودة العقد ، وطريقة تقديم العروض .

٥ - طريقة تحديد مدة انجاز العمل وبديل الاتعاب ومقدار الكسالات المطلوبة .

ب - تشتمل وثائق عطاء الاشغال على البيانات والمتطلبات المدرجة ادناه بالإضافة الى أي متطلبات أخرى يحددها صاحب العمل في دعوة العطاء :

١ - وصف المشروع :

على ان يتضمن المعلومات الأساسية عن طبيعة المشروع وعناصره وحججه وموتمه لأي نوع من الاشغال المطلوبة التالية :

مشاريع الابنية : بيان عدد الابنية والطوابق ومساحاتها وأي منشآت أخرى ملحقة بها وكذلك اشغال الموقع والخدمات .

مشاريع الطرق : بيان نوع الطريق وطوله وعرضه وعدد مساريه ونقطتي البداية والنهاية له ومنشآت التصريف والجسور والتقاطعات .

المشاريع الأخرى : تحدد المعلومات الخاصة بأي مشروع منها حسب طبيعته .

٢ - تعليمات المناقصة :

وتتضمن الارشادات والشروط التي يطلب الى المنافسين التقيد بها حول كيفية تقديم العروض ومقدار كمال المناقصة والمعلومات الأساسية عن المقاول ومؤهلاته وما يتوجب ارفاقه بالعرض من معلومات ووثائق وأي بيانات أخرى .

٣ - الشروط العامة لمعقد المقاول وهي الشروط المبينة في دفتر عقد المقولة الصادر عن الوزارة والتي يتوجب على الدوائر والمستشارين التقيد بها .

٤ - الشروط الخاصة لمعقد المقاول وهي الشروط المكملة للشروط العامة وأي تعديلات عليها وأي شروط اضافية أخرى يتطلبها العطاء بما في ذلك الشروط المتعلقة بالعروض التنويلية وكيفية تنفيذ المشروع بمراحله وحق صاحب العمل في تجزئته .

٥ - المخططات وهي المخططات التفصيلية اللازمة لتنفيذ المشروع ومخططات الاراضي والموقع والمخططات التنظيمية .

٦ - المواصفات الفنية وجداول الكميات والاسعار :

وتتضمن المواصفات الفنية العامة والمواصفات الفنية الخاصة بالمشروع ، وجداول الكميات والاسعار مبنية في اجزاء من بنية تحفية واشغال موقع واشغال هيكل واشغال تكلة .

٧ - نماذج العقد والكسالات .

٨ - أي ملاحق أخرى لوثائق العطاء .

الفصل الثالث

الكفالات والضمانات

المادة ٥ - ١ - تحدد كفالات عطاءات الاشتغال على النحو التالي :

- ١ - كفالة المناقصة : تحدد بمبلغ مقطوع ، ويحتسب هذا المبلغ على أساس نسبة (٢ - ٣ ٪) من القيمة المقدرة للعطاء ويتم بيانه في ملحق نموذج عرض المناقصة .
 - ٢ - كفالة حسن التنفيذ : تكون بنسبة ١٠ ٪ من قيمة العقد
 - ٣ - كفالة الميمنة : تكون بنسبة ٥ ٪ من قيمة المشروع الفعلية بعد الانجاز .
- ب - يحدد لعطاءات الخدمات الفنية كفالة حسن اداء بنسبة ١٠ ٪ من قيمة العقد .
- ج - تحدد في ملحق نموذج عرض المناقصة مدة تنفيذ العطاء وقيمة غرامة التأخير عن كل يوم على ان تكون تلك الغرامة متناسبة مع قيمة العطاء ومدة تنفيذه وتحسب وفقا للمعادلة التالية :
- غرامة التأخير = ١٠ ٪ من معدل الانتاج اليومي وتساوي :

$$\frac{10 \times \text{قيمة العطاء المقدرة}}{\text{مدة التنفيذ بالايام}}$$

الفصل الرابع

اجراءات العطاء

- المادة ٦ - ١ - يتوجب على رئيس اللجنة قبل الاعلان عن طرح اي عطاء ان يتحقق مما يلي :
- ١ - توفر جميع متطلبات طرح العطاء المنصوص عليها في هذه التعليمات وفي حالة وجود نقص في الوثائق او المعلومات يتعين رئيس اللجنة بطلب استكمالها ، وعلى الجهة المعنية استكمال النواقص المطلوبة .
 - ٢ - توفر العدد الكافي من نسخ المناقصة .
 - ٣ - التأكد من عدم وجود اعفاءات مالية او ضريبية الا اذا كانت هناك موافقة مسبقة من مجلس الوزراء على ذلك .
- المادة ٧ - ١ - يتضمن الاعلان عن طرح العطاء الامور التالية :
- ١ - موضوع المناقصة وموقع المشروع مع بيان مرجع لوصف المشروع .
 - ٢ - ثمن نسخة المناقصة للاشتغال او الخدمات الفنية .
 - ٣ - ثمن الاشتغال المسموح لهم بالاشتراك في عطاءات الاشتغال او ثمنات ومؤهلات المستشارين المسموح لهم بالاشتراك في عطاءات الخدمات الفنية حسب مقتضى الحال .
 - ٤ - تاريخ آخر موعد يسمح فيه للمنافس بشراء نسخ المناقصة وبيان التاريخ والساعة المحددين لموعد ايداع العروض ومكان ايداعها .
 - ٥ - قيمة التمويل ومصدره بالنسبة للمشروع الممولة .

ب - يحدد رئيس اللجنة المختصة ثمن نسخة المناقصة وفقا لما يلي :

١ - عطاءات الاشتغال :
قيمة العطاء المقدرة ثمن النسخة الواحدة

أقل من ٢٥ الف دينار	١٠ دينار
من ٢٥ - ٥٠ الف دينار	١٥ دينار
من ٥١ - ١٠٠ الف دينار	٢٥ دينار
من ١٠١ - ٢٥٠ الف دينار	٥٠ دينار
من ٢٥١ - ٥٠٠ الف دينار	١٠٠ دينار
من ٥٠١ - ٧٥٠ الف دينار	١٢٥ دينار
من ٧٥١ الف الى مليون دينار	١٥٠ دينار
ما زاد على مليون دينار	١٥٠ - ٣٠٠ دينار
٥ مليون دينار	١٠٠٠ دينار
ما زاد على ١٠ مليون دينار	
٢ - عطاءات الخدمات الفنية :	

قيمة الخدمات الفنية المقدرة ثمن نسخة المناقصة الواحدة

أقل من ٥ الاف دينار	١٠ دينار
ما زاد على ٥ الاف - ٢٠ الف دينار	٢٥ دينار
ما زاد على ٢٠ الف - ١٠٠ الف دينار	٥٠ دينار
ما زاد على ١٠٠ الف دينار	١٠٠ دينار

ج - يتوجب على رئيس اللجنة دعوة المقاولين من اختصاصات وثائق تناسب وقيمة الاشتغال المطروحة لتقديم عروضهم غير انه يجوز دعوة المقاولين المصنفين في فئة أعلى مباشرة من الفئة المطلوبة لقيمة العمل للمشاركة في العطاء .

المادة ٨ - ١ - يدعى المنافسون لتقديم عروضهم بالاعلان باللغة العربية مرة واحدة او اكثر في صيغتين يوميتين محليتين على الاقل ، غير انه يجوز ان يتم الاعلان باللغة الانكليزية اضافة للغة العربية عند دعوة المقاولين او المستشارين الاجانب للاشتراك في المناقصة .

ب - يجوز في حالات الدعوة الخاصة ارسال الدعوة بواسطة البريد المسجل او تسليمها باليد الى المقاولين او المستشارين الذين يوافق صاحب العمل على دعوتهم للمنافسة بناء على تنسيق من رئيس اللجنة .

ج - يجب ان تكون هناك فترة زمنية كافية بين الاعلان عن المناقصة وموعد ايداع العروض تكفي لدراسة المناقصة واعداد العروض ، على ان لا تقل مدة توزيع نسخ المناقصة عن سبعة ايام ، كما تعطى مدة سبعة ايام على الاقل بين آخر موعد لبيع نسخ المناقصة وموعد ايداع العروض .

د - لرئيس اللجنة تحديد مدة ايداع العروض على ان يعلن عن ذلك في الصحف او يتم اشعار المشتركين بالمناقصة بذلك على ان تؤخذ الموافقة الخطية المسبقة على هذا التبريد من الجهة التي تملك حق تصديق قرار الاحالة .

هـ - لرئيس اللجنة المختصة اصدار بلاغ دعوة العطاء ، ويجب تسليمها في هذه الحالة الى المنافسين المشتركين قبل مدة لا تقل عن اسبوع من تاريخ ايداع العروض .

المادة ٩ - ١ - يتم تقديم عروض المناقصات حسب ما تطلبه الدائرة المعنية او وفقا لما يتم تحديده في وثائق العطاء باحدى الطريقتين التاليتين :

١ - ضمن ظرف واحد يحتوي على المعلومات الفنية المطلوبة في دعوة العطاء ، والعرض المالي المتضمن للأسعار المعروضة . ويتم في هذه الحالة دراسة العرضين الفني والمالي معا وتقييمها .

ب - في طريقتين اثنتين منفصلتين احدهما يحتوي على (العرض الفني) والاخر يحتوي على (العرض المالي) ، على ان يكتب على كل مغلف اسم المناقص ورقم العطاء ونوع العرض ، وفي هذه الحالة تفتح اولاً العروض الفنية للمناقصين ، ويجري دراستها وتقييمها من قبل اللجنة المختصة لاختيار العروض المستوفية لشروط العطاء ، ثم تفتح العروض المالية المقدمة من المناقصين الذين تم اختيارهم ، وتعاد العروض المالية الاخرى التي لم يتم فتحها الى اصحابها .

المادة ١٠ - ١ - على كل مناقص يتقدم بعرض للمنافسة التقييد بما يلي :

- ١ - ان يقدم عرضه موقعا وبالمعدل المطلوب من النسخ في ظروف محكمة ومختومة ، على ان تكون النسخة الاصلية من بينها ، واذا وقع أي تناقض في المعلومات بين النسخ المقدمة ، ففتمتد النسخة الاصلية .
- ٢ - ان يودع عرضه قبل انتهاء الموعد المحدد لايداع العروض في الصندوق المخصص لهذه الغاية ، ولا يجوز استلام اي عرض يقدم بعد الموعد المحدد .
- ب - يجوز للمنافس الذي سبق ان اودع عرضا في صندوق العطاءات ان يودع مذكرة تعديلية لعرضه او ان يقدم عرضا بديلا بالاضافة الى عرضه الاصيل الذي يجب ان يكون مسئوليا لشروط العطاء قبل انتهاء موعد ايداع العروض وتقوم اللجنة بدراسة هذه المذكرة مع العرض واذا لم يستوف العرض الاصيل الشروط القانونية للعطاء يهمل العرضان .
- ج - اذا كانت ظروف العروض ذات حجم كبير بحيث يتعذر وضعها في الصندوق فتسلم في مثل هذه الحالة الى سكرتير اللجنة الذي يتعين عليه ان ينظم كسفا بها ويسلمه الى اللجنة قبل فتح العروض .
- د - اذا ارسل العرض بواسطة البريد فيجب ان يتم ذلك بواسطة البريد المسجل وان يكون العرض المقدم عرضا متكافلا ويوجه باسم رئيس اللجنة شريطة ان يصل قبل انتهاء الموعد المحدد لايداع العروض .
- هـ - اذا كان المناقص شركة اجنبية فيجب ان يذكر في عرضه اسم شريكه الاردني او مظهره ، او ان يقدم وثيقة ترخيص مكتبه المسجل في المملكة .

المادة ١١ - يخصص للعطاءات صندوق خاص في المكان الذي يمينه رئيس اللجنة ، ويكون لهذا الصندوق ثلاثة اقفال مختلفة يحتفظ رئيس اللجنة بفتح واحد منها ، ويحتفظ سكرتير اللجنة او ممثل وزارة الاشغال العامة بفتح القفل الثاني ، ويحتفظ أحد أعضاء اللجنة الآخرين الذي تسميه اللجنة بفتح القفل الثالث .

المادة ١٢ - ١ - يفتح صندوق العطاءات في التاريخ والساعة المحددين في دعوة العطاء بحضور النصاب القانوني للجنة ، واذا لم يتمكن اللجنة من فتح الصندوق لاي سبب في الموعد المحدد ، فلها ان تؤجله الى موعد آخر ويتوجب عليها ان تدون ذلك في محضر جلساتها .

ب - تقوم اللجنة بفتح عروض المناقصات في جلسة علنية وبحضور من يرغب من المناقصين وتعلن القيم الاجمالية للعروض كما وردت قبل التدقيق الحسابي . واذا كان العرض مقدما في مغلفين منفصلين فعلى اللجنة في هذه الحالة التقييد باحكام المادة ٩ من هذه التعليمات .

ج - يوقع أعضاء اللجنة الحاضرون على نسخ عروض المناقصات التي يتم فتحها .

المادة ١٣ - ١ - لا تنظر اللجنة في عروض المناقصات المخالفة لشروط العطاء وبخاصة في الحالات التالية :

- ١ - عدم ارفاق كسالة المناقصة المطلوبة في العطاء .
- ٢ - وجود تحفظات او شروط مالية لشروط العطاء .
- ٣ - وجود أي شطب او اضافة او إلغاء يؤدي الى الغموض وعدم الوضوح .

ب - يجوز للجنة ان تستبعد عروض المناقصات في أي من الحالات التالية :

- ١ - عدم توقيع المناقص على العرض .
- ٢ - عدم كتابة اسعار الوحدة للبنود بكلمات اضافة الى الارقام .

المادة ١٤ - ١ - تتبع الاجراءات التالية من قبل اللجنة عند دراسة العروض وتقييمها :

- ١ - تسجيل محضر لكل جلسة من جلساتها ، ويتم توقيع ذلك المحضر من قبل أعضاء اللجنة .
- ٢ - دراسة العروض بصورة اولية للتحقق من تقييد المناقص بشروط دعوة العطاء من حيث تصنيفه واكتمال عرضه وعدم وجود شروط مالية لطلبات دعوة العطاء .
- ٣ - تحويل العروض الى لجنة فنية كلما دعت الحاجة لتقوم بدراستها وتنظيم تقرير بها خلال المدة المحددة لها .
- ب - يراعى عند تقييم العروض من قبل اللجنة التحقق من اهلية المناقص وكفايته المالية ومطابقة عرضه لشروط دعوة العطاء واكتماله في انجاز الالتزام المترتب على العطاء الجديد اضافة لحجم التزامه السابق وذلك في ضوء فئة تصنيفه .
- ج - للجنة ان ترفض أي عرض اذا كانت اسعاره اقل بكثير من اسعار التكلفة او الاسعار الدارجة او الاسعار المقدرة من قبل الدائرة المختصة مع بيان اسباب الرفض بالتفصيل .
- د - يجوز للجنة ان تقرر استدعاء أي مناقص للاستفسار منه عن أي معلومات او تطيل لاسعار البنود في عرضه دون ان يلحق ذلك أي اجحاف بحقوق المناقصين الآخرين ، وتدون اللجنة نتيجة مناقشة هذا المناقص في محضر جلساتها .
- هـ - لرئيس اللجنة ان يقرر اعادة كسالات المناقصين الذين تظهر الدراسة بانهم ليسوا اهلا لاحالة العطاء عليهم .

المادة ١٥ - ١ - تقوم اللجنة باحالة العطاء على المناقص المتقدم بأفضل العروض وفقا لاحكام النظام والتعليمات الصادرة بموجب ، ويتولى رئيس اللجنة رفعه الى الجهة صاحبة الصلاحية بتصديق القرار .

ب - يبلغ قرار الاحالة بعد تصديقه الى صاحب العمل ، ويقوم صاحب العمل بتبليغ المناقص الذي رسا عليه العطاء بالقرار .

ج - لا يجوز اجراء أي تعديل على قرار الاحالة الا بقرار لاحق صادر عن نفس اللجنة وخاضع للتصديق .

الفصل الخامس

احكام عانة

المادة ١٦ - ١ - تقوم الدائرة المختصة باعداد اتفاقية العقد تنفيذ لقرار الاحالة الذي تم تصديقه .

ب - على المناقص الذي تقرر احالة العطاء عليه ان يدفع رسوم طوابع الواردات على مقد تنفيذ العطاء اذا احيل عليه بالاضافة الى الرسوم الاخرى المترتبة عليه وان يقدم كسالة حسن التنفيذ خلال اسبوعين من تاريخ تبليغه تمهيدا لتوقيع العقد ، واذا لم يحضر خلال تلك الفترة فيعتبر مستنكفا وتتخذ بحقه الاجراءات القانونية المنصوص عليها في وفاق العطاء بما فيها مصارحة كسالة المناقصة وتنفيذ الاشغال على حسابه بالطريقة التي تراها الدائرة المختصة مناسبة .

المادة ١٧ - ١ - اذا لم يحدد في دعوة المناقصة مدة التزام المناقص بعرضه تعتبر مدة الالتزام ٩٠ يوما من تاريخ ايداع العرض .

ب - يتوجب على الدوائر ولجان العطاءات مراعاة عدم طرح عطاءات مجزأة تتضمن العمل

هكذا من الأشغال